مقدارها ٥٠ دينارا لكل حاج . ٥) بالاضافة الى هذه الاعباء تأتي قضية الرشاوى التي يأخذها المختصون باصدار التصاريح من اجل الاسراع في الحصول على التصريح ، لان مدة اعطاء التصريح غير محددة ، فقد تطول لمدة تزيد عـــن الشهر ، ومن هنا يضطر اصحاب الاعمال الى دفع هذه الرشاوى خوفا على مصالحهم من التعطيل . من الصعب جدا اعطاء أرقام دقيقة تدل على حجم هذه الفئة من الضغوط ماديا ، ولكنها بدون شك تعتبر عبئا ثقيلا يزيد في قهر شعبنا الرازح تحت الاحتلال .

م) **الاستيلاء على أموال وممتلكات المبعدين والغائبين** : بالاضافة الى العدد الكبير من ابناء شعبنا الذين هاجروا وهجروا اثناء حرب حزيران وبعدها ، هناك مجموعة أخرى من مواطني الضفة الغربية والقطاع أبعدوا عن هذه المناطق ولا زالت السلطات الاسرائيلية تمنع عودتهم وهم موجودون في الكويت وغيرها من البلدان ، وقد وضعت السلطات يدها على ممتلكاتهم وعقاراتهم ، ورفضت الاعتراف بوكلائهم او اقاربهم كمشرفين على هذه الممتلكات ، كما عمدت السلطات الاسرائيلية الى تأجير واستغلال الاموال مستفيدة من العائدات لخزينتها هي . انه من الصعب جدا الوصول الى الارقام التي توضح حجم هذه الفئة من الضغوط ، ولكننا على أي حال نتمكن من القول بأن شعبنا يعاني كثيرا منها . ولا بد من التوصل الى حل في صددها .

ن) **العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل** : ابقينا بحث هذا الموضوع الى الفقرة الاخيرة من دراسة فئات الضغوط الاقتصادية ، وذلك لاهميتـــه وحساسيته ، ولكونه في نظرنا بحاجة الى وقفة دقيقة في خطة الصمود .

ترتكز اهمية هذا الموضوع الى العوامل التالية : ١) ان ما يزيد عن ثلاثين الفا (٣٠٠٠٠) من ابناء شعبنا في الضفة الغربية وفي قطاع غزة يعملون داخل اسرائيل وبشكل خاص في قطاعي البناء والزراعة. ٢) ان السلطات الاسرائيلية تطمح (حسب برامج مكاتب العمل الاسرائيلية الموزعة في المناطق المحتلة) الى اغراء ٢٥ الفا آخرين في العام للعمل داخل اسرائيل ، وذلك بدفع أجور مرتفعة نسبيا عما يمكن ان يتقاضوه في مناطقهم لو توفرت فرص العمل لهم هناك (وقد أشرنا سابقا الى صعوبة بل استحالة توفر فرص العمل). ٣) ان هؤلاء العمال لا يذهبون يوميا للعمل داخل اسرائيل بناء على رغبة ذاتية او طمعا في أجر مرتفع ، ولكن نتيجة لضغط ظروف العيش عليهم وعلى عائلاتهم بما لا يدع امامهم فرصة للتردد في الاقبال على العمل لتأمين استمرار حياتهم في غيـــاب اي احتمال آخر يؤمن لهم هذه الحياة . ٤) نتيجة لادراك المقاومة الفلسطينية لاهداف الخطة الاسرائيلية، في هذا الصدد والرامية الى اجتذاب المزيد من اليد العاملة للعمـــل في القطاعات التي تعاني من نقص في اليد العاملة ، وذلك لزيادة الانتاج خصوصا وان أجور العمال العرب اقل بكثير من أجور العمال اليهود ، كما انه لا يسمح لهم بتأليف نقابات عمالية خاصة بهم (أي انهم طاقة اضافية رخيصة لا تستفيد من مزايا النقابات) ، ونتيجة لادراك المقاومة بأن السياسة الاسرائيلية تهدف ايضا الى ابعاد هذه القوى البشرية عن أي تقارب او تعاون مع المقاومة الفلسطينية ، في حين تستفيد هي (السياسة الاسرائيلية) منهم في تسهيل برامج التجنيد والتعبئة التي تفرضها حالة الحرب عليهـــا وعلى مجمل قواها البشرية ، نتيجة لهذا الادراك تعمل المقاومة الفلسطينية على افشال المخطط المذكور ، وفي غالب الاحيان بالتعرض للعمال العرب الذين يذهبون للعمل داخل اسرائيل ، وتنشأ على هذا الاساس مشكلة معقدة ، لا بد لخطة الصمود من أن تحدد عناصر حلها بكل دقة ووضوح ، اذ انه من غير الطبيعي ان تستمر الحالة القائمة الان والتـــي تسيطر على شكلها الظاهر صورة القاء المتفجرات ووضع العبوات الناسفة على السيارات التي تنقل العمال من اماكنهم الى اماكن عملهم داخل اسرائيل .

لقد ذكرنا ان عدد العمال الذين يعملون داخل اسرائيل من ابناء شعبنا في الضفة والقطاع قد بلغ ما يقارب ٣٠٠٠٠ (ثلاثين الف عامل) هذا الرقم يشمل العمال المسجلين وغير